

الله الرحمن

خارج الفقہ

۱۳

۹۶-۱۱-۱۸ کتاب القصاص

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

كتاب القصاص

في النفس

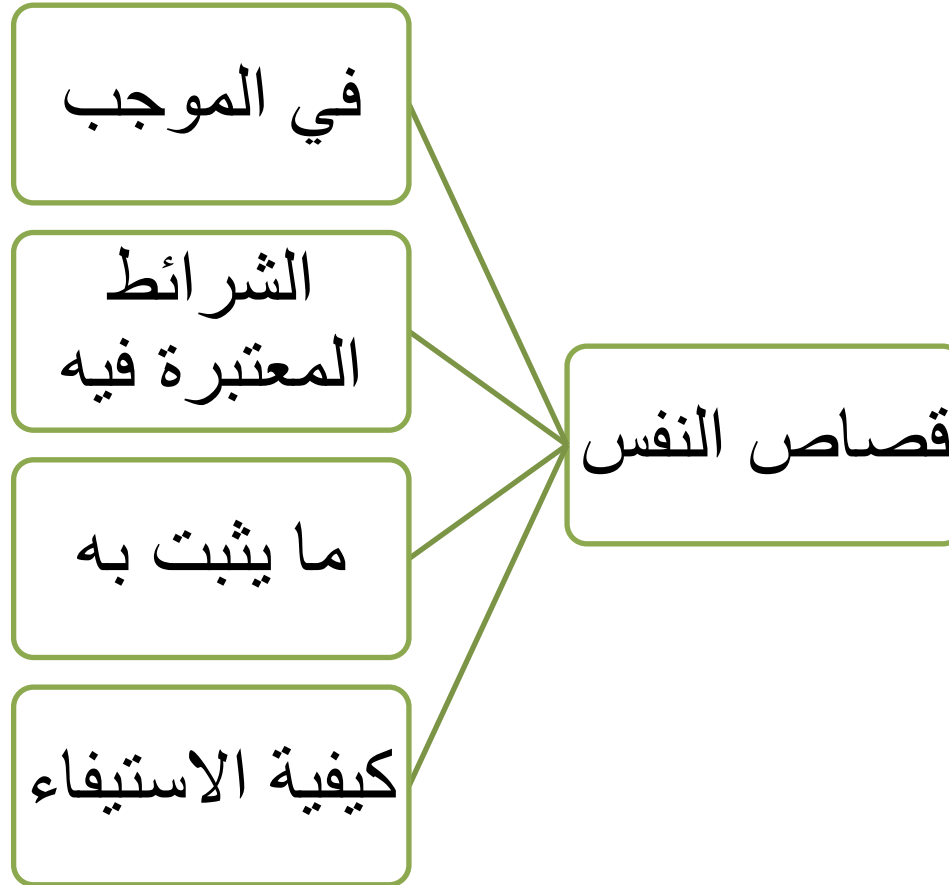
فيما دونها

القصاص

كتاب القصاص

- كتاب القصاص
- وهو إما في النفس و إما فيما دونها.

قصاص النفس



قصاص النفس

- القسم الأول فى قصاص النفس
- و النظر فيه فى الموجب،
- و الشرائط المعتبرة فيه،
- و ما يثبت به،
- و كيفية الاستيفاء.

موجب قصاص النفس

- القول في الموجب
- و هو إزهاق النفس المعصومة عمدا مع الشرائط الآتية:.

موجب قصاص النفس

- مسألة ١ يتحقق العمد محضا بقصد القتل بما يقتل و لو نادرا، و بقصد فعل يقتل به غالبا، و إن لم يقصد القتل به، و قد ذكرنا تفصيل الأقسام في كتاب الديات

القول فى الشرائط المعبرة فى القصاص

- القول فى الشرائط المعبرة فى القصاص
- وهى أمور:
- الأول - التساوى فى الحرية و الرقية،
- الثانى - التساوى فى الدين
- الشرط الثالث - انتفاء الأبوة،
- الشرط الرابع و الخامس - العقل و البلوغ،
- الشرط السادس - أن يكون المقتول محقون الدم،

القول فيما يثبت به القود

- القول فيما يثبت به القود
- و هو أمور:
- الأول الإقرار بالقتل:
- و يكفي فيه مرة واحدة، و منهم من يشترط مرتين، و هو غير وجيه.

يعتبر في المقر

- مسألة ١ يعتبر في المقر البلوغ و العقل و الاختيار و القصد و الحرية،
- فلا عبرة بإقرار الصبي و إن كان مراهقاً، و لا المجنون، و لا المكره، و لا الساهي و النائم و الغافل و السكران الذي ذهب عقله و اختياره.

يقبل إقرار المحجور عليه

- مسألة ٢ يقبل إقرار المحجور عليه لسفه أو فلس بالقتل العمدى، فيؤخذ بإقراره، و يقتص منه فى الحال من غير انتظار لفك حجره.

لو أقر شخص بقتله عمداً و آخر بقتله خطأ

- مسألة ٣ لو أقر شخص بقتله عمداً و آخر بقتله خطأ كان للولي الأخذ بقول صاحب العمد ، فيقتص منه، و الأخذ بقول صاحب الخطأ، فيلزمه بالدية، و ليس له الأخذ بقولهما.

لو اتهم رجل بقتل و أقر المتهم بقتله عمدا فجاء آخر و أقر

- مسألة ٤ لو اتهم رجل بقتل و أقر المتهم بقتله عمدا فجاء آخر و أقر أنه هو الذى قتله و رجع المقر الأول عن إقراره درى عنهما القصاص و الدية و يؤدى دية المقتول من بيت المال على رواية عمل بها الأصحاب، و لا بأس به، لكن يقتصر على موردها و المتيقن من مورد فتوى الأصحاب، فلو لم يرجع الأول عن إقراره عمل على القواعد،
- و لو لم يكن بيت مال للمسلمين فلا يبعد إلزامهما أو إلزام أحدهما بالدية، و لو لم يكن لهما مال ففي القود إشكال

الثانى البينة

- الثانى البينة:
- لا يثبت ما يوجب القصاص سواء كان فى النفس أو الطرف إلا بشاهدين عدلين، و لا اعتبار بشهادة النساء فيه منفردات و لا منضمات إلى الرجل، و لا توجب بشهادتهن الدية فيما يوجب القصاص*، نعم تجوز شهادتهن فيما يوجب الدية كالقتل خطأً أو شبه عمد، و فى الجراحات التى لا توجب القصاص كالهاشمة و ما فوقها، و لا يثبت** ما يوجب القصاص بشهادة شاهد و يمين المدعى على قول مشهور.
- * بل توجب على الأقوى و لو منفردات.
- ** بل يثبت على الأقوى، نعم بشهادة المرأتين و يمين المدعى توجب الدية فيما يوجب القصاص.

يعتبر في قبول الشهادة بالقتل أن تكون الشهادة صريحة أو كالصريحة

- مسألة ١ يعتبر في قبول الشهادة بالقتل أن تكون الشهادة صريحة أو كالصريحة نحو قوله «قتله بالسيف» أو «ضربه به فمات» أو «أراق دمه فمات منه»
- و لو كان فيه إجمال أو احتمال لا تقبل،
- نعم الظاهر عدم الاعتبار بالاحتمالات العقلية التي لا تنافي الظهور أو الصراحة عرفاً، مثل أن يقال في قوله: «ضربه بالسيف فمات»: يحتمل أن يكون الموت بغير الضرب، بل الظاهر اعتبار الظهور العقلاني، و لا يلزم التصريح بما لا يتخلل فيه الاحتمال عقلاً.

يعتبر في قبول الشهادة أن ترد شهادتهما على موضوع واحد و وصف واحد

- مسألة ٢ يعتبر في قبول الشهادة أن ترد شهادتهما على موضوع واحد و وصف واحد، فلو شهد أحدهما أنه قتله غدوة و الآخر عشية أو شهد أحدهما أنه قتله بالسم و الآخر أنه بالسيف أو قال أحدهما: أنه قتله في السوق و قال الآخر في المسجد لم يقبل قولهما، و الظاهر أنه ليس من اللوث أيضا،
- نعم لو شهد أحدهما بأنه أقر بالقتل و الآخر بمشاهدته لم يقبل شهادتهما، و لكنه من اللوث.

لو شهد أحد الشاهدين بالإقرار بالقتل مطلقاً و شهد الآخر بالإقرار عمداً

- مسألة ٣ لو شهد أحد الشاهدين بالإقرار بالقتل مطلقاً و شهد الآخر بالإقرار عمداً ثبت أصل القتل الذي اتفقا عليه، فحينئذ يكلف المدعى عليه بالبيان، فإن أنكر أصل القتل لا يقبل منه، و إن أقر بالعمد قبل منه، و إن أنكر العمد و ادعاه الولي فالقول قول الجاني مع يمينه، و إن ادعى الخطأ و أنكر الولي قيل يقبل قول الجاني بيمينه، و فيه إشكال، بل الظاهر أن القول قول الولي*، و لو ادعى الجاني الخطأ و ادعى الولي العمد فالظاهر هو التداعى***.
- * لا فرق بين انكار العمد و ادعا الخطأ لأن كلاهما يستلزم الآخر فالحق مع الفاضلين و القول قول الجاني مع يمينه في جميع الصور.
- ** قد مر حكمه في التعليق السابق.

لو شهد أحدهما بمشاهدة القتل عمدا و الآخر بالقتل المطلق

- مسألة ٤ لو شهد أحدهما بمشاهدة القتل عمدا و الآخر بالقتل المطلق و أنكر القاتل العمد و ادعاه الولي كان شهادة الواحد لوثا، فإن أراد الولي إثبات دعواه فلا بد من القسامة

لو شهد أحدهما بمشاهدة القتل عمدا و الآخر بالقتل المطلق

- و لو شهد أحدهما بمشاهدة القتل عمدا و الآخر بالقتل المطلق و أنكر القاتل العمد و ادعاه الولي كانت شهادة الواحد لوثا و يثبت المولى دعواه بالقسامة إن شاء.

لو شهد أحدهما بمشاهدة القتل عمداً و الآخر بالقتل المطلق

- قوله: «و لو شهد أحدهما بالقتل عمداً. إلخ».
- (١) إنما كانت شهادة الواحد هنا لوثاً لأنه لا تكاذب بين الشهادتين، غايته أن شهادة الآخر لم تتضمن الصفة، فيكون الأمر كما لو شهد واحد بالعمد ابتداءً من غير أن يشهد معه غيره، فإنه يكون لوثاً كما سيأتي «١»، بخلاف ما إذا تضمنت شهادة الآخر المناقضة للآخر، كما مر «٢» من اختلافهما في الوصف أو الزمان أو المكان.
- و إنما حكم باللّوث على تقدير شهادتهما على أصل القتل دون الإقرار، لأن اللّوث إنما يثبت في الفعل دون الإقرار، و هذا هو الباعث على الفصل بين المسألتين.

لو شهد اثنان أنه قتل و آخران على غيره أنه قتله

- مسألة ٥ لو شهد اثنان بأن القاتل زيد مثلا و آخران بأنه عمرو ودونه
- قيل: يسقط القصاص، و وجب الدية عليهما نصفين لو كان القتل المشهود به عمدا أو شبيها به، و على عاقلتهما لو كان خطأ،
- و قيل إن الولي مخير في تصديق أيهما شاء، كما لو أقر اثنان كل واحد بقتله منفردا،
- و الوجه سقوط القود و الدية جميعا.

لو شهد اثنان أنه قتل و آخران على غيره أنه قتله

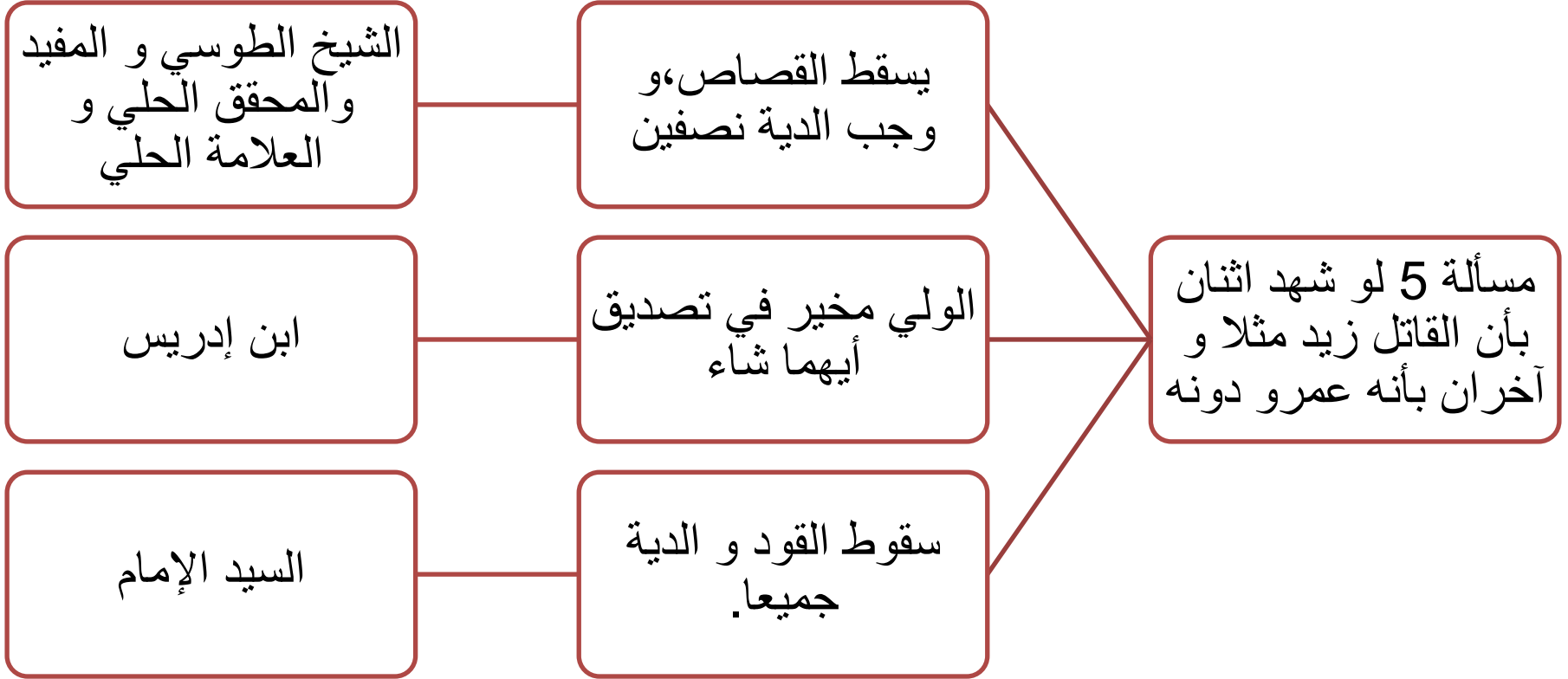
يسقط القصاص، و
وجب الدية نصفين

الولي مخير في تصديق
أيهما شاء

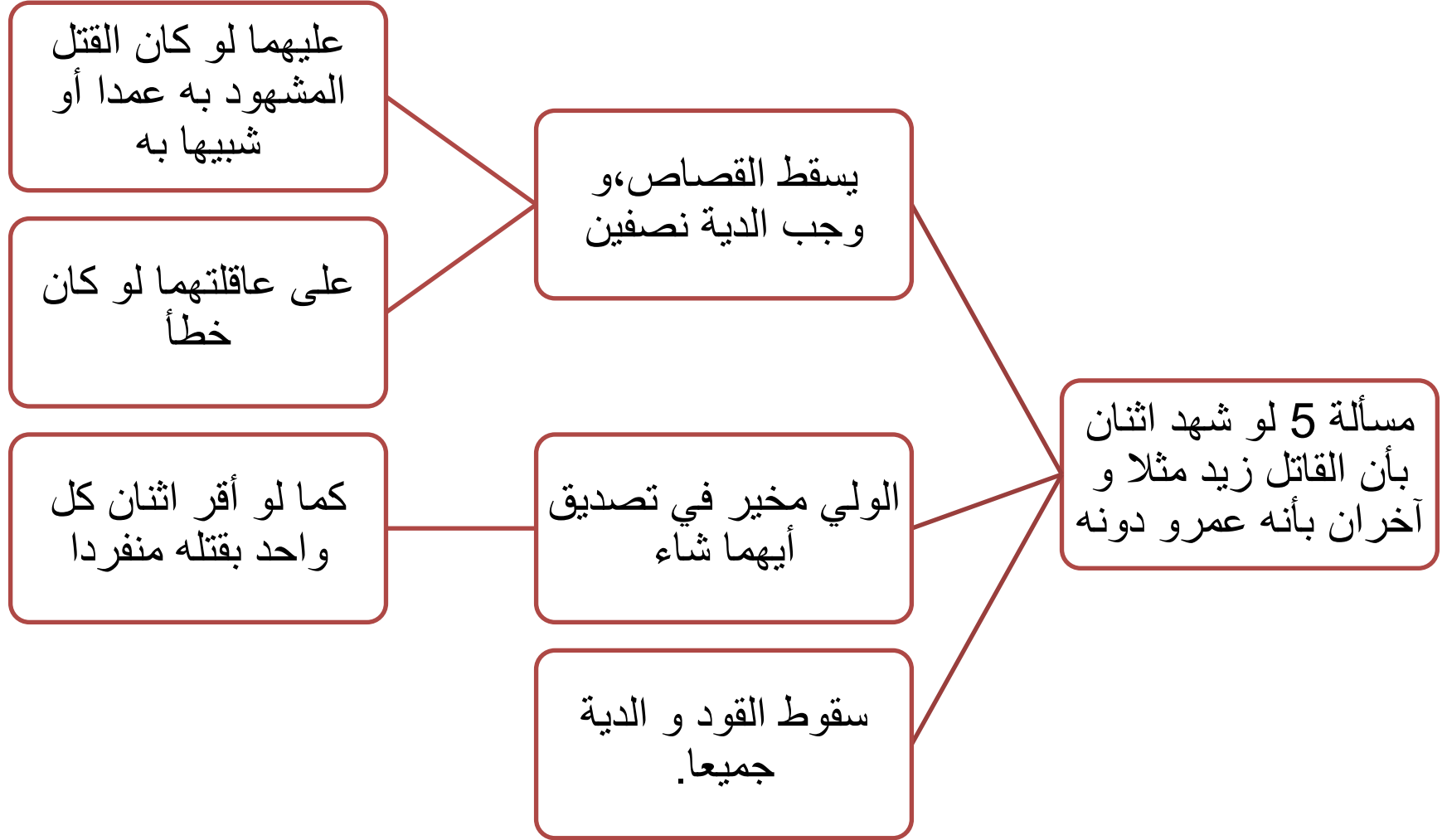
سقوط القود و الدية
جميعاً.

مسألة 5 لو شهد اثنان
بأن القاتل زيد مثلاً و
آخران بأنه عمرو دونه

لو شهد اثنان أنه قتل و آخران على غيره أنه قتله



لو شهد اثنان أنه قتل و آخران على غيره أنه قتله



لو شهد اثنان أنه قتل و آخران على غيره أنه قتله

- الخامسة لو شهد اثنان أنه قتل و آخران على غيره أنه قتله سقط القصاص و وجبت الدية عليهما نصفين
- و لو كان خطأ كانت الدية على عاقلتهما و لعله احتياط في عصمة الدم لما عرض من الشبهة بتصادم البينتين
- و يحتمل هذا وجها آخر و هو تخير الولي في تصديق أيهما شاء كما لو أقر اثنان بقتله كل واحد منهما بقتله منفردا
- و الأول أولى.

لو شهد اثنان أنه قتل و آخران على غيره أنه قتله

- قوله: «لو شهد اثنان أنه قتل. إلخ».
- (١) القول بسقوط القود في العمد، و ثبوت الدية عليهما في العمد و شبهه، و على العاقلة في الخطأ، للشيخين «٣» و جماعة «٤» منهم العلامة «٥»، محتجاً على الأول بأنهما يبتتان تصادمتا، و ليس قبول إحداهما في نظر الشارع أولى من قبول الأخرى.
- (٣) النهاية: ٧٤٢ - ٧٤٣، المقنعة: ٧٣٧.
- (٤) المهذب ٢: ٥٠٢.
- (٥) المختلف: ٧٨٩.

لو شهد اثنان أنه قتل و آخران على غيره أنه قتله

- و لا يمكن العمل بهما، لاستلزامه وجوب قتل الشخصين معا، و هو باطل إجماعا، و لا العمل بإحدهما دون الأخرى، لعدم الأولوية، فلم يبق إلا سقوطهما معا بالنسبة إلى القود، لأنه تهجم على الدماء المحقونة في نظر الشرع بغير سبب معلوم و لا مظنون، إذ كل واحدة من الشهادتين تكذب الأخرى، و لأن القتل حد يسقط بالشبهة.
- و أما الثاني، و هو ثبوت الدية عليهما، فلتأ يطل «١» دم امرء مسلم، و قد ثبت أن قاتله أحدهما و جهل عينه، فيجب عليهما، لانتفاء المرجح.

- (١) في «خ، م»: يبطل. و الطل: هدر الدم. لسان العرب ١١: ٤٠٥.

لو شهد اثنان أنه قتل و آخران على غيره أنه قتله

• و الوجه الآخر الذي ذكره المصنف - رحمه الله - مذهب ابن إدريس «٢»، محتجاً بقوله تعالى فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا «٣»، و نفي القتل عنهما ينافي إثبات السلطان. و بأن البيّنة ناهضة على كل منهما بوجوب القود، فلا وجه لسقوطه. و بأننا قد أجمعنا على أنه لو شهد اثنان على واحد بأنه القاتل، فأقرّ آخر بالقتل، يتخيّر الوليّ في التصديق و الإقرار، كالبيّنة في حقّ الآدمي.

• (٢) السرائر ٣: ٣٤١ - ٣٤٢.

• (٣) الإسراء: ٣٣.

لو شهد اثنان أنه قتل و آخران على غيره أنه قتله

- و أجيب بأن الآية تدلّ على إثبات السلطان للوليّ مع علم القاتل لا مطلقاً، و هو منتف هنا. و البيّنة إنما تنهض مع عدم المعارض، و هو موجود. و الإجماع على المسألة المبنيّ عليها ممنوع، مع وجود الفرق بين الإقرار و البيّنة في كثير من الموارد، و منه اشتراط تعدّد الشاهد دون الإقرار.

لو شهد اثنان أنه قتل و آخران على غيره أنه قتله

- و في هذا الأخير نظر، لأن الكلام في مساواة الإقرار الذي يثبت به الحق للبيّنة التي يثبت بها، و هي الشاهدان هنا، لا في مساواته للشاهد. نعم، إلحاق حكم الإقرار الثابت بالنصّ للبيّنة قياس لا نقول به مع عدم تساوي حكمهما من كل وجه، كما تقدّم كثيرا في تضاعيف الأحكام.

لو شهد اثنان أنه قتل و آخران على غيره أنه قتله

- و للمصنف - رحمه الله - في النكت « ١ » تفصيل حسن، و هو: أن الأولياء إما أن يدعوا القتل على أحدهما، أو يقولوا: لا نعلم. فإن كان الأول قتلوه، لقيام البيّنة بالدعوى، و تهدر الأخرى. و إن كان الثاني فالبيّتان متعارضتان على الانفراد لا على مجرد القتل، فيثبت القتل من أحدهما و لا يتعيّن، و القصاص يتوقّف على تعيين القاتل، فيسقط و تجب الدية، لعدم أولويّة نسبة القتل إلى أحدهما دون الآخر.
- (١) النهاية و نكتها ٣: ٣٧٤.

لو شهد اثنان أنه قتل و آخران على غيره أنه قتله

- و اعلم أن مقتضى عبارة الشيخين في الكتابين يدلّ على أن بالحكم الأول رواية، و به صرح العلامة في التحرير «٢»، و لم نقف عليها، فوجب الرجوع إلى القواعد الكلية في الباب.
- (٢) تحرير الأحكام ٢: ٢٥١.

لو شهد اثنان أنه قتل و آخران على غيره أنه قتله

- و متى شهد نفسان على رجل بالقتل، و شهد آخران على غير ذلك الشخص بأنه قتل ذلك المقتول، بطل هاهنا القود إن كان عمداً، و كانت الدية على المشهود عليهما نصفين. و إن كان القتل شبيه العمد، فكمثل ذلك. و إن كان خطأً كانت الدية على عاقلتها نصفين.

لو شهد اثنان أنه قتل و آخران على غيره أنه قتله

- و إذا تكافأت البيئات في القتل فشهد رجلان مسلمان عدلان على إنسان بأنه تولى قتل شخص بعينه و شهد آخران عدلان على أن المتولى لقتله شخص غير ذلك بطل القود في هذا المكان و كان دية المقتول على النفسين اللذين اختلف الشهود فيهما بالسوية -

لو شهد اثنان أنه قتل و آخران على غيره أنه قتله

- لو شهد اثنان على رجل بالقتل و شهد آخران على غيره به سقط القصاص و وجبت الدية عليهما نصفين لما عرض من الشبهة بتصادم البيّنتين و أفتى به الشيخ ره للرواية و يحتمل تخير الولي في تصديق أيّهما شاء كما لو أقرّ اثنان كل واحد بقتله منفردا و اختاره ابن إدريس و منع من الشريك بينهما في الدية و لو كان القتل خطأ كانت الدية على عاقلتهما

لو شهد اثنان أنه قتل و آخران على غيره أنه قتله

- ٧٠٨٥. السابع:
- لو شهد اثنان على رجل بالقتل، و شهد آخران على غيره به، سقط القصاص، و وجبت الدية عليهما نصفين، لما عرض من الشبهة بتصادم البيّنين، و أفتى به الشيخ رحمه الله «٢» للرواية «٣» و يحتمل تخيير الولي في تصديق أيّهما شاء، كما لو أقر اثنان، كل واحد [منهما] بقتله منفردا، و اختاره ابن ادريس و منع من التشريك بينهما في الدية «٤». و لو كان القتل خطأ، كانت الدية على عاقلتهما.
- (٢). النهاية: ٧٤٢.
- (٣). قال الشهيد في المسالك: لم نقف عليها، فوجب الرجوع إلى القواعد الكلية في الباب.
- مسالك الأفهام: ١٥ / ١٩٢. و ما في السرائر: ٣ / ٣٤١ من وروده في بعض الأخبار ناظر إلى كلام الشيخ في النهاية: ٧٤٢، لا أن هنا رواية وراء ذلك.
- (٤). السرائر: ٣ / ٣٤١ - ٣٤٢.



موسسه
رواق
و حکمت

تهیه شده در موسسه رواق حکمت

قم - ۵۵ متری عماریاسر، کوچه ۱۵، پلاک ۸۲

تلفن: ۰۲۵-۳۷۷۱۶۰۶۰ دورنگار: ۰۲۵-۳۷۷۱۹۷۴۰

www.ravaqhekmat.ir